Hespéris-Tamuda LVI (1) (2021): 393-426

Al-ʾiḥtijāj al-ḥaḍarī fī madīnati Tūnus min khilāli wathīqatin ghayri manshūratin: "nāzilatu ʿhadi al-ʾamān" (1861)

Urban protest in Tunis According to an Unpublished Document: Protest against the Fundamental Pact (1861)

الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من منظور وثيقة غير منشورة: "نازلة عهد الأمان" (1861)

محمد البشير رزقي
باحث في التاريخ، تونس

Abstract: This article has tried to present and study the content of an unpublished document kept at the Tunisian National Archives in its historical context, with a view to understanding the practice of protest in the city of Tunis before the establishment of the French protectorate, in terms of diversity, the effects, the multiplicity of actors and the nature of the struggle for power networks. The city represents an important space for the entanglement of issues relating to social actors because of its economic, social, political and cultural importance, and because it is at the heart of all these areas. The document presented and analyzed reveals to us the multiplicity and diversity of these issues between the logic of the "sovereign" state based mainly on the practice of "monopoly," and the logic of those who always seek to "resist the abandonment of their own positions."

In conclusion, we observe that this urban protest of 1861 was indeed a protest that was triggered in a context characterized by significant shifts in the level of monopoly of power and influence within the city of Tunis. "The men of the reform" thus appeared as a powerful emerging force, supported in particular by the English consul, who contributed and sought to consolidate the reforms, to set up councils and to support "the pact of the amane" in his comprehensiveness. However, the newcomers clashed, despite their significant influence, against well-established social actors, anxious to preserve their status and privileges, such as the *fouqahas*, as well as the palace and the French consul.

Keywords: Urban protest, City of Tunis, 19th Century, The Fundamental Pact, The Bey.

مقدّمة

تمثّل المدينة فضاء مهمّا لتشابك رهانات الفاعلين الاجتماعيّين وتداخلها بحكم أهميّتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، ولأنها تمثل قطب الرحى في مُجمل هذه

الميادين.[1] وقد اتّخذ الحيّز العام للمدن فضاء مهمّا للاحتجاج على امتداد حقب عديدة في البلاد التونسيّة وغيرها.[2] وعلى مستوى المغارب شهد الحيّز الحضري منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدّة حركات احتجاجيّة،[3] كما أخبرنا ابن أبي الضياف مثلا عن "ثورة الترك بحاضرة تونس،"[4] والاحتجاج ذو الأبعاد الدينيّة مثل حالة "ظهور المهدي المنتظر والقضاء عليه" في 30 غشت 1860،[5] والاحتجاج أمام نُدرة الغذاء.[6]

ونلاحظ على مستوى الإنتاج الإسطوغرافي العربي نُدرة الدراسات في موضوع الاحتجاج الحضري،[7] وفي هذه الورقة، حاولنا عبر القيام بتقديم ودراسة وثيقة غير منشورة محفوظة بالأرشيف الوطني التونسي بغية الإسهام في تفهّم ممارسة الاحتجاج في مدينة تونس قُبيل إقرار نظام الحماية الفرنسيّة، من حيث تنوّع الرهانات وتعدّد الفاعلين وطبيعة الصّراع على تملّك شبكات النّفوذ.[8]

---

1. Mehl Dominique, "Les voies de la contestation urbaine," *Les Annales de la recherche urbaine* 6 (1980): 26-62; Leila Ammar, *La rue à Tunis, réalités, permanences, transformation de l'espace urbaine:1835-1935* (Tunis: C.P.U, L.A.A.M, 2017), 145-80.

2. ديڤيد هارڤي، **مُدن مُتمرّدة: من الحقّ في المدينة إلى ثورة الحَضَر**، ترجمة لُبنى صبري (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2017)، 29-57.

3. انظر ما يلي:

Abdelahad Sebti, "Chroniques de la contestation citadine. Fès et la révolte des tanneurs (1873-1874)," *Hespéris-Tamuda* (29) (2) (1991): 283-312.

عبد الأحد السبتي، "حوليّات الاحتجاج الحضري: فاس وانتفاضة الدبّاغين،" **هيسبريس تامودا**، 29 (2) (1991): 283-312؛ وأيضا إدموند بورك، **الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)**، ترجمة محمد أعفيف (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).

4. أحمد ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الجزء الثالث، تحقيق أحمد الطويلي (تونس: الدّار التونسيّة للنشر، 1989)، 70.

5. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 45-46.

6. محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، المجلّد الثاني: القطر التونسي، تحقيق محمد بن الطاهر لشنّوفي، رياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، 1999)، 485.

7. عبد الأحد السبتي، "المكس والاحتجاج،" ضمن: عبد الأحد السبتي، **النّفوذ وصراعاته في مجتمع فاس من القرن السابع عشر حتّى بداية القرن العشرين**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، 93-123، 93؛ ونُدرة الأبحاث التي تهتمّ بالحركات الاجتماعيّة في العالم العربي يُقابلها توفّر المدوّنات الأرشيفيّة والمصدريّة التي تسمح للباحثين بالتعمّق في هذا الحقل البحثي. أنظر:

Boujarra, Houssein, "Histoire des mouvements sociaux et usages des archives: Le cas de la Tunisie des années soixante du 19e siècle," in *Les archives, la société et les sciences humaines*, Textes réunis et présentes par Kmar Bendana-Kchir, Hassan El-Annabi, Habib Belaid, Hédi Jallab & Mabrouk Jebahi (Tunis: Cahiers du C.E.R.E.S, 2012), 351-69.

بالمقابل يُشير عبد الرحمان رشيق إلى أنّ قاعدة البيانات العالميّة (Academic Search Premier) تحتوي وحدها على أكثر من 4000 مقالة جامعيّة حول الحركات الاجتماعيّة. أنظر: عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعيّة والاحتجاج في سياقات انتقاليّة،" **عمران** 26 (خريف 2018): 159-171، 160.

8. تتكوّن هذه الوثيقة من سبع صفحات (183 سطرا)، مكتوبة بخطّ مقروء، وهي محفوظة بالأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566، بتاريخ 15 ربيع الثاني 20/1278 أكتوبر 1861). وقد سُمّيت هذه الوثيقة من قِبَل أعوان الضبطيّة باسم: "نازلة عهد الأمان."

"نازلة عهد الأمان": الوثيقة وفاعلوها الاجتماعيّون

يُعرّف تشارلز تلي (Charles Tilly) الحركات الاجتماعيّة بأنّها علاقة تفاعليّة بين السلطة وبعض قادة الاحتجاج ممن يتحدّثون باسم قاعدة شعبيّة ومجموعة من المطالب، وتُدعّم هذه المطالب بالمظاهرات.[9] كما تعتبر الحركات الاجتماعيّة متشابكة ومرتبطة بحيويّة المجتمع وتحوّلاته،[10] وبتعدّد الرهانات بين الفرد والجماعة وتحوّل الممارسات والتمثّلات والبُنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة.[11]

وتُعتبر "النُخب الأعيانيّة المدينيّة" مكوّنا مهمّا في سيرورة بناء الدولة المجاليّة في البلاد التونسيّة خاصّة مع تركزها بمدينة تونس،[12] ولهذا فإنها تُحاول دائما المحافظة على مصالحها وامتيازاتها ومكانتها. لقد أشرف أحمد بن أبي الضياف (1874/1803) على كتابة عهد الأمان وخصّص له بابا كاملا في كتابه "الإتحاف،"[13] وهذا دليل على اهتمام نُخبة المجتمع بهذا القرار.[14] وعهد الأمان عبارة عن قانون أصدره الباي محمد في 10 شتنبر 1857، يحتوي على إحدى عشرة قاعدة.[15] وتمتّع الباي قبل إنشاء عهد الأمان بحريّة إصدار الأحكام والقدرة على منح العفو.[16]

وتبدأ "نازلة عهد الأمان" بإعلام أعوان مجلس الجنايات والأحكام العرفيّة بمدينة تونس بانتهاء استجوابهم 22 رجلا اتّهموا بأنهم "قد حيّروا راحة النّاس بالحاضرة."[17]

---

9. تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعيّة: 1768-2004**، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، 15.

10. Carlos Illades & Philip Daniels, "The Historiography of Social Movements," in *Conflict, Domination, and Violence: Episodes in Mexican Social History*, by Carlos Illades and Philip Daniels, vol. 2 (New York: Berghahn Books, 2020), 1-14.

11. Ana Julia Ramirez et Aníbal Vigura, "La protestation sociale dans les trois dernières décennies du XXe siècle: Acteurs, répertoires et horizons," *Matériaux pour l'histoire de notre temps* 81 (2000): 58-69.

12. عبد الحميد هنيّة، "بناء الدولة المجاليّة في البلاد التونسيّة والمغرب الأقصى وآليّات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة،" **عمران** 4 (ربيع 2013): 23-24.

13. Ahmed Jdey, *Ahmed Ibn Abi Dhiaf. Son œuvre et sa pensée: essai d'histoire culturelle* (Tunis: Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, 1996), 133-40.

14.ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 257-288.

15. عبد المجيد التركي، "السياسة الشرعيّة في إتحاف أهل الزمان لابن أبي الضياف: جوانب من الإصلاح في تونس في منتصف القرن التاسع عشر،" ضمن **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7 (الرباط: منشورات كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة، 1986)، 165.

16. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 259.

17. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566 (15 ربيع الثاني 1278/20 أكتوبر 1861).

أشار الأستاذ إبراهيم بن جمعة بلقاسم عرضا إلى هذه النّازلة في أطروحته، انظر:

إبراهيم بن جمعة بلقاسم، **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسيّة من 1861 إلى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفيّة** (تونس: كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، 2002)، 314.

ففي يوم الأحد 25 ربيع الأوّل 30/1278 شتنبر 1861 اجتمع عدد كبير من النّاس يقرب عددهم من الخمسمائة في جامع الزيتونة بعد صلاة العصر واتّفقوا بأن يتوجّهوا إلى مقرّ إقامة الباي صبيحة يوم الاثنين لكي يُزيل "المجالس" و"يمنع خروج القمح والزّيت من العمالة" و"قرئوا الفاتحة." وأعادوا اجتماعهم يوم الاثنين في نفس الجامع صبيحة يوم الاثنين "بعد أن رفعوا الصناجق من زاوية سيدي محرز" مع "أناس كثيرين." واتّفق المحتجّون على إغلاق الدكاكين يوم الاحتجاج وعلى عدم فتحها إلا بعد الاجتماع مع الباي. وقد قاد الاحتجاج المدعو الحاج الطاهر الرياحي المؤدّب.[18]

وتلخص المطلب الأساسيّ للمحتجّين في إلغاء العمل بقانون المجالس وبعهد الأمان و"إبقاء الحكم السياسي على العادة السالفة."[19] ورفض عدد من سكان مدينة تونس لعهد الأمان والمجالس سببه استفادة أعيان الحاضرة من هذه القانون دون سائر السكان.[20] وقد جابهت السّلطة هذا الاحتجاج بمجموعة من التّهم ذات الخلفيّة الدينيّة الواضحة، فقد أتّهم المحتجّون بنقض اليمين ومُخالفة البيعة، خاصّة وأنّ المحتجّين "ليسوا من أهل الحلّ والعقد" مع "ترغيب السامعين في البغي والعصيان والقيام."[21] كما رفضت السّلطة واستنكرت غلق الدكاكين ووصفته بالأمر الخطير والبدعة.[22] ووُصف المحتجّون بكونهم "من رعاع النّاس."[23]

وقد وظّفت الدولة عنفا آخر تجاه هذه الحركة الاجتماعيّة، حيث حقّرت وعتّمت على الأحداث، وهذا ما انعكس على المُخبرين المعاصرين للأحداث مثل أحمد ابن أبي الضّياف الذي وصف المحتجّين بـ "هُمّج الهُمّج من سفهاء الحاضرة."[24] وفي عدد 7 ربيع الثاني 12/1287 أكتوبر 1861 قلّلت الصحيفة الرسميّة للدولة وهي الرّائد التونسي، وبعد اثني عشر يوما من هذه الأحداث ذات الأهميّة جاء فيها أنّ "النّازلة أقلّ من أن تُذكر أو تُنقل أو

18. حاولت الجريدة الرسميّة للدولة التونسيّة "**الرّائد التونسي**" التحقير من شأن الحاج الطّاهر الرياحي، وهو مؤدّب أطفال في مدينة تونس لمدّة 50 سنة ويقع مكتبه بجانب المارستان، وكالت له مجموعة كبيرة من الأوصاف المُشينة، حيث وُصف في العدد الصادر بتاريخ 7 ربيع الثاني 12/1278 أكتوبر 1861 بأنّه "أحمق... طويل اللّحية والقامة والعنق وصغير الرأس وعريض القفا وأعور اليمين... لا حاجة إلى وصف من يقلّد من كانت هذه صفته." انظر: **الرّائد التونسي** 13 (7 ربيع الثاني 12/1278 أكتوبر 1861): 2.

19. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 424، الوثيقة عدد 1702. (15 ربيع الثاني 20/1278 أكتوبر 1861).

20. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566. (15 ربيع الثاني 20/1278 أكتوبر 1861).

21. **الوثيقة نفسها**.

22. **الوثيقة نفسها**.

23. **الوثيقة نفسها**.

24. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 101.

تُسطّر، صورتها أنّ في هذا اليوم اجتمع جماعة قليلو التدبير بصحن الجامع الأعظم جامع الزيتونة يقترب عددهم من ماية نفس بدون الواقفين للفرجة."[25]

نلاحظ أوّلا أنّ الوثيقة الأرشيفيّة، موضوع هذه الورقة، قد أخبرتنا بأنّ عدد المحتجين يُناهز "خمسمائة نفس،" على عكس ما أدلت به الصّحيفة وهي مُتاحة لكلّ القرّاء والتي اكتفت بذكر 100 شخص. وهذا دليل على سعي السلطة إلى التقليل من قيمة هذه الحركة الاحتجاجيّة. كما نلاحظ ثانيا أن مقال الصحيفة ذكر عَرَضًا حرص المحتجّين على إلغاء عهد الأمان والمجالس، وركز على مطالبهم الاقتصادية وخاصة منع تصدير القمع والزيت. ونسجّل ثالثا أنّه بالرغم من محاولة السّلطة الرامية إلى تبخيس أهميّة هذه النّازلة، إلاّ أنّ مقال الرائد الرسمي أبرز لنا بوضوح مدى هوس السّلطة وخوفها من كلّ تجمّع للسكان في الشّوارع بعد نازلة عهد الأمان.[26] ولهذا نستنتج عند مقارنتنا الوثيقة الأرشيفيّة بمقال الرائد الرسمي أنّ الحركة الاحتجاجيّة التي سُمّيت بـ"نازلة عهد الأمان" قد أربكت السّلطة حقا، بحكم أن المحتجّين وظّفوا أساليب احتجاجيّة ناجعة ومُبتكرة فاجأت الأجهزة الأمنيّة وقتئذ في مدينة تونس ممّا أجبرها على حظر وقوع أي تجمّع في الفضاء العام و"ضبط الباي سكك البلاد أيّاما."[27]

لقد انتهى الأمر بالحكم على المحتجّين "بالسّجن في الكرّاكة مدّة عامين... إلاّ من بلغ سنّه منهم السبعين سنة كالحاج الطاهر الرياحي ومحمد عنون فإنّه يُسجن المدّة المذكورة في بعض القلاع."[28] وقد سعت الدولة إلى إنهاء المسألة بسرعة، ففي العدد الصادر بتاريخ 23 فبراير 1861 من **الرّائد التونسي** نجد خبرا مقتضبا يُفيد أنّ الباي عفى عن المحتجيّن، بعد توبيخهم، بسبب جهلهم.[29]

زمن الإصلاحات وعهد الأمان: النّزاع على النّفوذ في مدينة تونس

يرتكز الحراك الاجتماعي أساسا على الرغبة في التغيير والبحث عن البدائل مع التركيز على الفئة المحرومة من المنافع والعاجزة عن التأقلم مع واقع معيّن؛[30] فعلى مستوى المنهج من المهمّ أن نتفهّم رهانات الفاعلين الاجتماعيّين الاحتجاجيّة استنادا إلى السياقات الاقتصادية

25. **الرّائد التونسي** 13 (7 ربيع الثاني 1278/ 12 أكتوبر 1861): 2.
26. **الرّائد التونسي** 13 (7 ربيع الثاني 1278/ 12 أكتوبر 1861): 2.
27. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 102.
28. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566. (15 ربيع الثاني 1278/ 20 أكتوبر 1861).
29. **الرائد التونسي**، 19 (الجمعة 20 جمادى الأولى 1278).
30. إيريک هوفر، **المؤمن الصّادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيريّة**، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي (الرياض-بيروت-أبو ظبي: العبيكان-الانتشار العربي-كلمة، 2010)، 19-83.

والاجتماعيّة والسياسيّة والشخصيّة وهواجس بناء المكانة وتشكيل شبكات العلاقات والخوف من فقدان الامتيازات.[31]

لقد ركز قانون عهد الأمان على تحقيق المساواة وإقامة العدل بين كافة سكان البلاد التونسيّة مهما كانت اختلافاتهم الدينيّة واللغويّة والمهنيّة.[32] ونجد فصولا في القانون تشير إلى إمكان وقوع تحوّلات على مستوى طبيعة التملّك العقّاري والتجاري، إذ سُمح للأوروبيين بممارسة أنشطتهم في جميع الصنائع وبتملّك العقّارات والأراضي.[33] ولهذا أسهم قانون "عهد الأمان" في إعادة توزيع شبكات النفوذ في مدينة تونس، خاصّة على مستوى التملّك العقّاري والتجارة.[34] وتُبرز لنا وثائق الضبطيّة بوضوح تبرم أهل الحاضرة من كثرة الأجانب الذين استفادوا من هذا القانون بينما تضرّر التونسيّون من جراءه، إذ تدهورت مثلا حرفة صناعة الشاشية أمام اشتداد المنافسة الأوروبيّة.[35]

كما ساعدت المهارة الحرفيّة واليدويّة للكثير من المهاجرين الأوروبيين على احتكار عدد هام من المهن في مدينة تونس. وهذا ما أكده جان گانياج (Jean Ganiage)، حيث أحصى من خلال دراسته لأرشيف كنيسة سان-كروا (Saint-Croix) في تونس أن الايطاليين لوحدهم قد مارسوا في الفترة الفاصلة ما بين سنتي 1845 و 1864ما يناهز 290 حرفة، على أساس أن ٪88 من الايطاليين يمارسون مهنا يدوية.[36] وقد اشتغل المالطيون من جهتهم في مسح الأحذية، كما احتكروا تقريبا مهنة حمل البضائع "حمّال."[37] ونجد أصداء لهذا الاكتساح الذي سجلته المهن اليدوية من قبل الأوروبيين في مدونتنا المصدرية، إذ وردت الإشارة في أحد تقارير الضبطية الحاضرة ما يفيد بـ "أنه تكاثرت جماعة السيسليان والمالطية بالحاضرة،

31. Paul Almeida, "How to Study Social Movements: Classification and Methods." in *Social Movements: The Structure of Collective Mobilization* (California: University of California Press, 2019), 19-43.

32. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 269.

33. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 270.

34. نلاحظ مثلا أنّه قبل تأسيس مجلس الضبطيّة (1860) كان الدّاي (منصب عسكري) هو المشرف على أمن مدينة تونس، قبل أن يحتكر المجلس هذه المهمّة. انظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الحافظة 56، الملف 620، عدد الوثيقة 67887 (11 ذو الحجّة 2/1273 غشت 1857)؛ توفيق البشروش، **موسوعة مدينة تونس** (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعيّة، 1999)، 234-235.

35. الهادي التيمومي، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون "الخماسة" في الأرياف التونسية. (1861-1943)**، الجزء الأوّل (تونس: دار محمد علي الحامي-كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 1999)، 143.

36. جان قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس**، ترجمة عادل بن يوسف (تونس: دار برق للنشر والتوزيع، 2012)، 58. الإحالة رقم 102.

37. Habib Jamoussi, *Juifs et Chrétiens en Tunisie au 19es. Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)* (Tunis: Amal Edition.2010), 9-158.

حتى صاروا حوانيتهم وأماكنهم هم والمسلمين المكان بالمكان والحانوت بالحانوت."[38] وتبعا لهذا، نلاحظ أنّ المعارضين لقانون عهد الأمان قد استشرفوا وأحسّوا بطبيعة الخطر الذي بات يتهدّد أهل النّفوذ في البلاد التونسيّة في فترة ما قبل إقرار هذا القانون. أي أن لهذا الرّفض أساسه الاقتصاديّ المتين. وتدعيما لهذا الاستنتاج، يتضح أنّ السلطات الأمنيّة كان لديها الوعي بالتذمّر المتصاعد الذي ميّز تمثّلات الأهالي للامتيازات التي كان يتمتّع بها الأوروبيّون وقتئذ، وهذا ما نجده في تقرير رفعه أمير الأمراء سليم رئيس ضبطية الحاضرة إلى الوزير خير الدين يذكر فيه أن "أوباش المسلمين يتحدثون بأن النصارى لا يصيبهم ما يصيب المسلمين."[39]

وبناء عليه، نلاحظ أنّ فقدان المكانة الاقتصاديّة وتهديد المصالح الماديّة يسهم في نشأة الاحتجاجات الحضريّة سواء بسبب حدوث التغيّر في السياسات الجبائيّة أو في استراتيجيّات التملّك والتوازنات المهنيّة مع بروز فئات اجتماعيّة جديدة في سياقات التغلغل الاقتصادي الأوروبي.[40] ويبدو أن القاسم المشترك بين "ثورة الدبّاغين" التي شهدتها مدينة فاس (رجب 1290-1873 ميلادي/ربيع الثاني 1291-1874 ميلادي) في المغرب، ونازلة عهد الأمان هو الدور المهمّ لفئة التجّار والحرفيّين الحضريّين في العمليّة الاحتجاجيّة وما يرتبط بها من عدم إخفائهم لتضرّرهم من سياسة الدولة الجبائيّة ومن قوة النفوذ الأوروبي وتعاظمه في شبكة العلاقات التجاريّة في المدينتين. ونجد نفس الهواجس الاقتصاديّة مُصاحبة أيضا لثورة "الحرفيّين بالرّباط" التي قادها الخرّازون العاملون بالمدينة المذكورة.[41]

ونسجّل من ناحية أخرى أنّ الحركات الاجتماعيّة مرتبطة بالتغيّرات السياسيّة والمؤسّساتيّة،[42] إذ يسهم تأسيس المجالس البلديّة عادة في إعادة توزيع شبكات النّفوذ والهيمنة.[43] وتقدّم لنا التقارير الأمنيّة لمجلس الضبطيّة وثائق تتناول المشاحنات والصراعات

---

38. السلسلة التاريخية، الحافظة 55، الملف 602، الملف الفرعي 29، عدد الوثيقة 75253 (22 محرم 7/1291 فبراير 1874).

39. السلسلة التاريخية. صندوق.252 الملف. 694.الملف الفرعي. 4. عدد الوثيقة.3 (25 صفر 27/1287 مايو 1870).

40. السبتي، "المكس والاحتجاج،" 100-109.

41. عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، **المجتمع الحضري والسّلطة بالمغرب من القرن الخامس عشر حتّى القرن الثامن عشر** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، 158-159. نقلا عن: محمد الضّعيف الرباطي، **تاريخ الضّعيف الرباطي**، الجزء الثاني، تحقيق محمد البوزيدي الشيخي (الدّار البيضاء: دار الثقافة، 1988)، 729-730؛ ولمزيد من التفاصيل عن ثورة الدباغين بفاس انظر أيضا:

Abdelahad Sebti, "Chroniques de la contestation citadine. Fès et la révolte des tanneurs (1873-1874)," *Hespéris-Tamuda* (29) (2) (1991): 283-312.

42. تلي، **الحركات الاجتماعيّة**، 19، 75.

43. Nora Lafi, *Une ville du Maghreb entre ancien régime et reformes ottomanes: Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795- 1911)* (Paris: L'Harmattan, 2002), 207-39.

التي نتجت عن عهد الأمان وما تبعه من إصلاحات إداريّة وإعادة توزيع خارطة النّفوذ بين رجال "النّظام القديم" من ناحية، وأهل النّفوذ الجدد مثل "رجال الإصلاح" ورئيس البلديّة ورئيس الضبطيّة والقناصل الأوروبيّين وأهل الحماية القنصليّة من ناحية أخرى. ولهذا يُلمّح بن أبي الضياف وهو مُعاصر للأحداث إلى إمكانيّة تدعيم بعض أعضاء العائلة الحاكمة للاحتجاج،[44] خاصّة مع انزعاج الباي من تقلّص نفوذه مع تأسيس المجالس.[45] إلى جانب توجّس الفقهاء من بنود عهد الأمان.[46] ووصل الجدال بين النخبة حول قانون عهد الأمان إلى درجة أنّ الباي أمر وزيره مصطفى خزندار بأن يجمع العلماء والفقهاء وكبار رجال الدولة للتفاوض في شرح فصول عهد الأمان بعد أن رفض الباي الالتزام بتطبيقه،[47] والهدف هنا هو السّعي إلى بلورة تأويل جديد يحفظ مصالح أهل النفوذ في تنافسهم مع القناصل والأوروبيّين وأهل الحماية القنصليّة.[48]

أُحيطت إذا نازلة عهد الأمان بشبكة نفوذ داخلية وخارجيّة، حيث يُخبرنا محمد بيرم الخامس أن الوزير مصطفى خزندار كان متحمّسا لإنشاء عهد الأمان،[49] وكان حليفا وفيّا لقنصل إنجلترا.[50] وليس صدفة أنّ مصطفى خزندار "استعفى... من وزارة العمالة وقبل الباي استعفاءه. وهو أمر غريب في هذا القطر لأنّ العادة فيه غالبا أنّ الوزير إن لم يتفضّل الله عليه بالموت في خطّته إمّا أن يُقتل أو يُعزل."[51] والمُثير أنّ مُعوّض مصطفى خزندار في الوزارة هو مصطفى بن إسماعيل الذي أظهر "انحيازه التّام والمشبوه إلى الفرنسيّين وتدعيم نفوذهم

يُخبرنا خير الدّين التونسي أن أعوان الدولة في الامبراطوريّة وكلّ "من له فائدة في التصرّف بلا قيد ولا احتساب" توجّسوا من تركيز التنظيمات خوفا على مصالحهم. أنظر: خير الدّين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، المجلّد الأوّل، تمهيد وتحقيق لمنصف الشنّوفي (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، 2000)، 138.

44. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 103.

45. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 272.

46. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 273

47. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 273-274.

48. أعاد عهد الأمان الصّراع على احتكار النّفوذ إلى الواجهة بين القنصل البريطاني ريتشارد وود (Richard Wood) المؤيد للإصلاحات والقنصل الفرنسي ليون روش (Léon Roches) المُمثّل لرأي بلاده المعارض لمسار الإصلاحات بتونس. انظر: بشير التليلي، **العلاقات الثقافيّة والإيديولوجيّة بين الشرق والغرب في البلاد التونسيّة خلال القرن التاسع عشر (1830-1880)**، الجزء الثاني، ترجمة عبد المجيد البدوي (تونس: المركز الوطني للترجمة: دار سيناترا، 2010)، 641، 651.

49. بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار**، المجلّد الثاني، 437-438.

50. جمال بن طاهر، "الاقتصاد والمجتمع في القرن التاسع عشر،" ضمن: **تونس عبر التّاريخ، الجزء الثاني: من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح**، إشراف خليفة الشاطر (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2007)، 275.

51. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 104.

بالإيالة."[52] كما نلاحظ أنّ هذه الحركة الاجتماعيّة (سبتمبر 1861) حدثت مباشرة بعد خمسة أشهر من كتابة الدستور التونسي (أبريل 1861)،[53] فقد ضيّق عهد الأمان وما أعقبه من تأسيس للمجالس وخاصّة الدستور من سلطة وتنفّذ القصر.[54]

نلاحظ أنّ الإصلاحات في البلاد التونسيّة وتأسيس المجالس ساهم في تهديد شبكات نفوذ قديمة، ولهذا عادة ما ارتبطت التحرّكات الاجتماعيّة بتحوّلات تملّك الموارد والنّفوذ وتغيّر فاعليه الاجتماعيين.[55] وتُخبرنا التقارير الأمنيّة بوقوع تداخل في الصلاحيّات بين أعوان الضبطية وهم من رجال النّظام الجديد، وبين شيخ المدينة الذي يرمز من ناحيته إلى النّظام القديم.[56]

وقد هدّد إرساء عهد الأمان وتأسيس المجالس المكانة المهمّة والتسلّطيّة التي يحتلّها عسكر زواوه في هذا المجتمع والقائمة أساسا على التغلّب والعنف.[57] ولهذا نجد في أحد الوثائق إشارة إلى تشاجر يوسف الغزاوي العسكري بالطبجية مع شاوش زواوه، حيث قال العسكري يُوسف للزواوي "أنتم استوليتم علينا ورجعتم رؤوسا وطالت أعناقكم."[58] وإلى جانب عسكر زواوه نجد جماعة "المماليك" وهم بدورهم تضرّروا من تأسيس عهد الأمان وتأسيس المجالس، ويرون في أنفسهم الحقّ والأهليّة في السيطرة على مدينة تونس.[59] وتطلعنا إحدى الوثائق على حدوث شجار بين جماعة من المماليك منهم الحطّاب بن محمد المملوك وأحد الضبطيّة، حيث قالوا للضبطي "أنّ الحاضرة بلادنا ونحن نفعلوا بها ما

---

52. بن طاهر، "الاقتصاد والمجتمع،" 275.

53. **الرائد التونسي** 29 (14 شوّال 1277/25 أفريل 1861): 1.

54. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الرابع، 257.

55. Didier Lapeyronnie, "Mouvements sociaux et action politique. Existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources?," *Revue française de sociologie* 29 (1988): 593-619.

"الحرمان" من المصالح والفوائد يؤدّي إلى نشأة وبروز الفعل الاحتجاجي وهو محرّك رئيسيّ للفعل الاحتجاجيّ. انظر: الحبيب استاتي زين الدّين، "الفعل الاحتجاجيّ في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيريّة،" **عمران** 22 (خريف 2017): 180-182.

56. السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي عدد 21.، عدد الوثيقة 73322 (صفر 1289/أبريل 1872).

57. عسكر زواوة جيش غير نظامي "جاءت تسميته من اسم قبيلة بربرية تستوطن شرقي الجزائر في جبل يعرف باسمهم" وقد اعتمدت عليهم السلطة في تونس كجنود في جيش البلاد منذ وصول العثمانيين سنة 1574. انظر: الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي** (صفاقس-زغوان: كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة بجامعة صفاقس-مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995)، 138.

58. السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي 11، عدد الوثيقة 70527 (7 محرّم 12/1281 يونيو 1864).

59. المماليك: "يُطلق هذا الاسم على الأشخاص الذين اشتراهم البايات، ووفدوا على تونس قبل تطبيق منع شراء العبيد دوليّا،" وموطنهم الأصلي أوروبا الشرقيّة. انظر: بنبلغيث، **الجيش التونسي**، 146-147.

نُريد."[60] وهذا فضلا عن تعامل سكان مدينة تونس والأوروبيين والمحميّين القنصليّين باحتقار واستهزاء مع أعوان مجلس الضبطيّة.[61]

وبناء عليه، يمكننا أن نتفهّم أبعاد "نازلة عهد الأمان" ورهاناتها؛ إذ خلّفت الإصلاحات المعلن عنها صراعات اجتماعيّة ومؤسّساتيّة مهمّة في مدينة تونس نتيجة لحدوث تغيير في جغرافيّة النفوذ الاجتماعي والعسكري والاقتصادي. ومن هنا يحق التساؤل كيف يُصبح الشخص قادرا على القيادة في الاحتجاج؟

يحتاج الفاعل الاجتماعي من أجل كسب رأس مال اجتماعي إلى الاستفادة من الموارد الاقتصادية والثقافيّة والانتفاع من شبكة علاقات متينة ومُعترف بها.[62] وتُخبرنا الوثائق أنّ قائد الاحتجاج الحاج الطّاهر الرياحي هو مؤدّب أطفال لمدّة خمسين سنة. ونلاحظ أوّلا أنّ الطّاهر الرياحي وظّف رأس مال رمزيّ ومعنويّ مُهمّ يتمثل في طبيعة وظيفته، حيث ظلّ مُشرفا لمدة نصف قرن على تربية الأطفال، وهذا ما يُكسبه بالضرورة مكانة مُحترمة لدى أجيال عديدة من سكان مدينة تونس، فهو يقول عن نفسه: "الأحمق من يجهلني."[63] ومن ناحية أخرى، يتميّز الاسم العائلي "الرّياحي" بمكانة مرموقة في التاريخ الثقافي لمدينة تونس،[64] إذ أنجبت عائلة الرياحي عددا معتبرا من العلماء والقضاة والفقهاء أسهموا بفعاليّة في نحت جزء مهمّ من تاريخ البلاد التونسيّة المخزنيّ والأعيانيّ والعلميّ.[65]

استفاد إذا قائد الاحتجاج الحاج الطّاهر الرياحي من مزايا مهنته (مؤدّب) ومن مُخالطته الطويلة الأمد لسكان مدينة تونس (50 سنة)، كما استفاد من تشابه لقبه العائلي مع اللّقب العائلي لإحدى أشهر العائلات العلميّة في مدينة تونس، هذه العائلة ذات الجاه الفقهي والولائي العريق.

---

60. السلسلة التاريخية، الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي، عدد الوثيقة 70734 (9 شوال 7/1281 مارس 1865).

61. السلسلة التاريخية، الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي 25، عدد الوثيقة 74298(8 ربيع الأول 10/1279 أوت 1862).

62. أليخاندرو بورتيز، "رأس المال الاجتماعي: أصوله وتطبيقاته في علم الاجتماع الحديث،" ترجمة ثائر ديب، **عمران** 27 (شتاء 2019): 127؛ وللمقارنة مع حالة أوروبا الغربيّة انظر:

Henk Te Velde. "Charismatic Leaders, Political Religion and Social Movements: Western Europe at the End of the Nineteenth Century," in *Charismatic Leadership and Social Movements: The Revolutionary Power of Ordinary Men and Women*, ed. Jan Willem Stutje (New York: Berghahn Books, 2012), 141-54.

63. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 102

64. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الثامن، 75-76، 83.

65. محمد بن صالح عيسى الكتّاني القيرواني، **تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**، تحقيق وتعليق محمد العنّابي (تونس: المكتبة العتيقة، 1970)، 59، 342، الهامش عدد 253.

مدينة تونس والإصلاحات وبروز السياسات الحيويّة للدولة الحديثة

لماذا توجّس سكان مدينة تونس خيفة من عهد الأمان ومن الإصلاحات البلديّة والأمنيّة؟[66]

حاولت السّلطة مع تأسيس مجلس الضبطيّة أن تفرض هندسة اجتماعيّة وجغرافيّة جديدة على سكان البلاد التونسيّة وخاصّة مدينة تونس، حيث توزّعت المراكز الأمنيّة في كلّ الأحياء،[67] مع تسخير العدد الكافي من أعوان الضبطيّة لحسن مراقبة حيّز المدينة.[68] وقد سعت الدولة إلى بناء وترسيخ مكانة اجتماعيّة مُهابة لأعوانها، حيث ورد في أحد قوانين مجلس الضبطيّة أنّ على الضبطيّ تجنّب مُخالطة النّاس "إذ بغير ذلك لا يتيسّر احترام الأهالي لهم، وبغير احترام النّاس لهم لا يمكن إتمام واجباتهم."[69]

ونلاحظ مدى هاجس الدّولة للاهتمام المفرط بالمراقبة والعقاب من خلال حرصها على الإحصاء ومراقبة أجساد الفاعلين الاجتماعيّين، وهذا ما لم يتعوّد عليه سكان مدينة تونس. فقد ورد في قانون المستشفى الصادقي أنّ "كلّ مولود يُولد في الحاضرة يجب على وليّه أن يُلقّح له الجدري قبل بلوغه سنّ الثلاثة أشهر،"[70] فالدولة أصبحت تتدخّل في الشأن العائلي عبر ممارستها لأشكال المراقبة والعقاب، فإذا "أخلّ وليّ المولود بواجباته فعليه عقوبة سياسيّة لما تسبّب فيه من الأضرار."[71] ولم تكتف الدّولة بمراقبة الأجساد، بل سعت إلى إعادة تقسيم الزّمن الاجتماعي للسكان، فتأسيس المجلس البلدي (1858) ساهم في إعادة توزيع الزمن اليومي لسكان مدينة تونس، حيث جاء في الفصل الثاني من "قانون تنظيف شوارع حاضرة تونس" أنّه ينبغي على السّكان أن يخرجوا فضلاتهم المنزليّة يوميّا مع الساعة العاشرة صباحا.[72]

---

66. يُشير الأستاذ خالد فهمي إلى حالة الشك والريبة الكبيرة التي قابل بها أهل مصر تأسيس جهاز الشرطة في القرن 19، وذلك بسبب تغيّر طريقة التحقيق وبروز فاعلين اجتماعيّين جدد (رجال الشرطة) وتعقّد وتشعّب سيرورة إصدار الأحكام، والتوجّس من إمكانيّة إقصاء الشريعة وأحكامها من الحياة اليوميّة للسكان، انظر:
Khaled Fahmi, "The Police and the People in Nineteenth-Century Egypt," *Die Welt des Islams* 3 (Nov. 1999): 340-77.

67. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي 2، عدد الوثيقة 67846. الفصل 29 من "ترتيب مجلس الضبطيّة" (1 محرّم 1277/ 20 يوليو 1860).

68. **نفسه**، الفصل 33-34 من "ترتيب مجلس الضبطيّة."

69. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق عدد 55، الملف عدد 602، الملف الفرعي 2، عدد الوثيقة 67846، الفصل 66-67 من "ترتيب مجلس الضبطيّة" (1 محرّم 1277/ 20 يوليو 1860).

70. **الرّائد التونسي** 7 (الأربعاء 13 صفر 5/1296 فيفري 1879): الفصل 28.

71. **نفسه**، الفصل 30.

72. الأرشيف الوطني التونسي، السلسة التاريخيّة، الصندوق عدد 66، ملف عدد 803، عدد الوثيقة 272. "قانون تنظيف شوارع حاضرة تونس." (22 شوال 1279/ 12 أبريل 1863).

فلا يمكن لنا تفهّم مدى توجّس الفاعل الاجتماعي من المنظومة العقابيّة والرقابيّة الجديدة للدولة التي صاحبت إصلاحات القرن التاسع عشر وتأسيس المجالس إلا من خلال فهم إرادة مؤسّسة الدولة وتطلعها إلى السيطرة واحتكار النّفوذ وتشديد المراقبة والعقاب.[73] وقبل تفعيل هذه الإصلاحات كانت السياسات العقابيّة تتجسد في ممارسة مباشرة بين الفقيه/القاضي وبين المُتّهم،[74] فالفقيه، أمام النّازلة، كان يمتلك هوامش عديدة للمناورة مثل دفع الفدية أو الوساطة الاجتماعيّة أو اعتماد التوازنات العائليّة والقبليّة والعُرف،[75] إلى جانب مدوّنة فقهيّة ثريّة وواسعة تسمح بتوظيف الاجتهاد من قَبيلِ "الترجيح،"[76] على عكس مؤسّسة الدولة التي تمثل جهازا مُحايدا ومسؤولا عن تطبيق القوانين،[77] مع وعي ورغبة متزايدة في احتكار النّفوذ وتأسيس المركزة.[78]

وقد توصل المؤرّخ التركي جنكيز كيرلي (Cengiz Kirli) إلى نفس هذه الاستنتاجات عندما درس تمثّلات الفاعلين الاجتماعيّين وممارساتهم تجاه السياسات "التحديثيّة" التي عُرفت باسم "التنظيمات (Tanzimat)،" إذ أبرز كيف أنّ مفهوم المراقبة ومحاولة السّلطة الرامية إلى "تشكيل العامّة" تمثل أحد أهمّ مرتكزات الحداثة.[79] ولهذا يُخبرنا خير الدّين التونسي أنّ سكان المدن العثمانيّة أنكروا التنظيمات ورفضوها رفضا كليا.[80]

وفي إطار آخر يُبرز لنا تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell) مدى رفض الفلاّح المصري للإجراءات التي اتّخذتها "الدولة القوميّة الحديثة" خلال القرن التاسع عشر، حين "واصل الفلاّحون الهرب من أراضيهم" ورفضوا "التغلغل الذي لم يسبق له مثيل للمناهج الجديدة للسلطة" سواء على مستوى المراقبة أو العقاب أو استغلال ناتج العمل.[81]

---

73. بيار بورديو، **عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)**، ترجمة نصير مروة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.246.

74. الشيباني بنبلغيث، **النظام القضائي في البلاد التونسيّة** (صفاقس: علاء الدين للنشر، 2002)، 23-56.

75. رودولف بيترز، **الجريمة والعقاب في الشّريعة: النظريّة والتطبيق من القرن السادس عشر حتّى القرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد سعد كامل (القاهرة: عالم الأدب للترجمة والنّشر، 2018)، 111-152؛ وائل حلاّق، **ما هي الشريعة؟** ترجمة طاهر عامر وطارق عثمان (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016)، 50-51.

76. يعني الترجيح نظريّا وبوجه عام ذلك النّطاق المنهجي الذي تدرّب به الفقهاء للتعامل مع الاحتمالات المتصوّرة للخلاف بين الشواهد النصيّة ومناهج القياس الشرعي." انظر: وائل حلاّق، "هل يمكن استعادة الشريعة،" ضمن: إيفون يزبك وباربار اشتوفازر (تحرير)، **الشريعة الاسلاميّة وتحديات الحداثة**، ترجمة شريف مجدي وعبد الرحمان عادل (القاهرة: عالم الأدب للترجمة والنشر، 2019)، 59.

77. ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع. الاقتصاد والأنظمة الاجتماعيّة والقوى المخلّفات: السّيادة**، ترجمة محمد التركي، (بيروت: المنظّمة العربيّة للترجمة، 2015)، 280.

78. هندريک سبروت، **الدولة ذات السّيادة ومنافسوها: تحليل لتغيّر الأنظمة**، ترجمة خالد بن مهدي (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2018)، 29-40، 351-416.

79. جنكيز كيرلي، "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة،" **عمران** 6 (خريف 2013): 48-50.

80. التونسي، **أقوم المسالک**، المجلّد الأوّل، 138.

81. تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسّان (القاهرة: مدارات للأبحاث والنّشر، 2016)، 100-103.

وتبعا لكل هذا، يتضح بجلاء أن المسألة تتمحور حول طبيعة مؤسّسة الدولة المُحتكرة لكلّ النّفوذ،[82] والمُخضعة الجسد للهيمنة والرقابة،[83] والمُتنافرة أيضا مع النّظام المعرفي السّائد في البلاد التونسيّة قبل تأسيس المجالس وإصدار عهد الأمان. فالدولة الحديثة هي مؤسّسة مُدمجة للإنسان والمجال،[84] عكس النّظام المعرفي الفقهي الذي يُعدّ قانونا "أخلاقيّا" وحميميّا بامتياز.[85] إن الدولة القوميّة مرتبطة بتاريخ مراقبة الحواس، حيث أُخضع الجسد بداية من الإصلاحات للرقابة الدّائمة من قبل مجلس الصحّة العامّة أو المجلس البلدي، أو للردع والعقاب والتعذيب من قبل مجلس الضبطيّة، عكس ما كان عليه الحال قبل ذلك إذ كان يُمثّل شأنا شخصيّا حميميّا.[86]

وتتشابك مُجمل هذه الهواجس مع نشأة التخطيط الحضري الحديث الذي صاحب تأسيس المجلس البلدي، هذه المؤسّسة التي قلّصت ضرورة من وظيفة شيخ المدينة الذي لعب دور "المُحتسب" في التمثّلات الاجتماعيّة. كما نسجّل بروز ممارسة الطبّ الشرعي خاصّة من خلال تقنية تشريح الجثّة من قبل طبيب مجلس الضبطيّة، وتوظيف تقنيات الأدلّة الجديدة التي يُشرف عليها رجال الأمن عوض رجال الدّين والفقهاء،[87] وهذه التحوّلات شملت تقنيات التحقيق وأساليب التأديب المُستحدثة التي واكبت نشأة مؤسّسة الضبطيّة مثل استخدام التعذيب في الاستجواب وتعويض العقوبات ذات المرجعيّة الدينيّة بالعقوبات الماديّة والسجنيّة.[88] وعندما نُقارن هذه التحوّلات التي أعقبت تركيز الإصلاحات بمحتوى الوثيقة التي أخضعناها للتحليل يمكن لنا أن نتفهّم أسباب رفض سكان مدينة تونس لمقتضيات عهد الأمان وما أعقبه من تأسيس للمجالس، حيث يقولون

---

82. فيبر، **الاقتصاد والمجتمع**، 214.

83. خالد فهمي، **الجسد والحداثة: الطبّ والقانون في مصر الحديثة**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة: مركز تاريخ مصر المعاصر، 2006)، 15.

84. وائل حلّاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 65-66، 73.

85. حلّاق، **الدولة المستحيلة**، 19.

86. لدراسة مدى أهمية هذه النُقطة في الحالة المتعلقة بمصر بعد إقرار الإصلاحات في القرن 19، انظر:
Khaled Fahmy, "The birth of the secular individual: medical and legal methods of identification in 19th-century Egypt," in *Registration and Recognition: Documenting the Person in World History*, ed. Keith Breckenridge & Simon Szerter (Oxford: Oxford University Press, 2012), 335-56, 353-4.

87. ولهذا نجد عبارة مُوحية في الوثيقة قيد الدّرس، حيث قال أحد المحتجّين عند إخضاعه للتحقيق وهو يتكلّم عن مجلس الضبطيّة: "نحن لا نريد المجالس ...نقول للمجلس هذا سارق فيقولون ثبّتوا عليه ونحن كيف يمكننا الثبوت على السرّاق." انظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566، 1-2 (15 ربيع الثاني 1278/20 أكتوبر 1861).

88. بيّن الأستاذ خالد فهمي كلّ هذه الرهانات من خلال دراسته لحالة مصر خلال القرن 19، انظر:
Khaled Fahmy, *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt* (California: University of California Press, 2018).

صراحة في الوثيقة: "نحن لا نريد المجالس فليحكم علينا سيدنا بنفسه."[89] ويعني هذا أن "نازلة عهد الأمان،" لم تفعل شيئا أكثر من نقلها وتعبيرها عن هواجس سكان مدينة تونس، للكشف عن مدى توجّسهم من إصلاحات أبرزت لهم مفهوما قاسيا وردعيّا للدولة معبّرا عن "الألم والاعتراف والبحث عن إثبات قانوني" أو "الرّدع بين الألم الجسدي وفقدان الحريّة."[90]

الخاتمة

يُشير تشارلز تيلي (Charles Tilly) إلى أنّ الحركات الاحتجاجيّة تنتفع من مجموعة من العوامل وأهمّها "الحملة" (campaign)، ومعناها "مجهود عام مُستدام ومنظّم يُملي مطالب جماعيّة على سُلطة مُستهدفة،" و"يمثل ذخيرة الحركات الاجتماعيّة" (social movement repertoire) وهي المظاهرات والاعتصامات والإضرابات وتشكيل شبكات الحلفاء، و"عروض الوقفة" (WUNC) وهي صفات المشاركين في الاحتجاج وأهمّها "الجدارة (worthiness)، والوحدة (unity)، والزّخم العددي (numbers)، والالتزام (commitment) تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبيّة."[91]

ونلاحظ مدى تميّز طابع الاحتجاج في سياقات "نازلة عهد الأمان" بحملة (campaign) واضحة وهي المجهود التنظيمي الذي بدأ يوم بجامع الزيتونة حيث تمّ الالتزام والقسم الجماعي و"قراءة الفاتحة،" وتمّ تعيين "السلطة المُستهدفة" وهي التوجّه إلى باردو حيث يُقيم الباي. كما توفّر هذا الاحتجاج على "ذخيرة الحركات الاجتماعيّة" وهو التجمهر في الجامع، ثمّ التجمع في زاوية سيدي محرز وهو "سلطان مدينة تونس" ووليّها الصالح الأبرز، والتوجّه الجماعي نحو إقامة الباي، والأهمّ هنا الالتزام بغلق الأسواق وشن بالإضراب. وأخيرا برز في هذا الاحتجاج "عروض الوقفة،" حيث تميّز الحاج الطاهر الرياحي بالشجاعة والثّبات والالتزام مع نجاحه في توفير زخم عددي محترم، فضلا عن تميّزه بشبكة علاقات مهمّة بحكم مهنته وكبر سنّه وطول مدة إقامته بالحاضرة واستفادته من اللّقب العائلي "الرياحي،" فقد أثبت جدارته بقيادة هذا الاحتجاج بالرغم من كلّ ما تعرّض له من تحقير وازدراء، سواء من خلال ما تضمنته الوثيقة الأرشيفيّة المدروسة، أو من خلال ما سطرته شهادة أحمد بن أبي الضياف أو عبر مقال صحيفة الرّائد الرسمي.

---

89. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566، 1-2 (15 ربيع الثاني 20/1278 أكتوبر 1861).

90. فهمي، **الجسد والحداثة**، 217-225.

91. تلي، **الحركات الاجتماعيّة**، 20.

ويمكن لنا أن نتساءل هنا، هل هندس الباي مع حاشيته وقوع "نازلة عهد الأمان"؟

يُلمّح ابن أبي الضّياف إلى هذا الطّرح، ويشير إلى أنّ الباي، تفّه فعل المحتجّين وعفا عن جميع المحتجّين.[92] وفي هذا الإطار يُخبرنا جورجيو أگامبين (Giorgio Agamben) بتملّك صاحب السلطة لخيار تفعيل حالة الاستثناء[93] من خلال تعطيل العمل بالقوانين. والمُثير في هذا الإطار أنّه بعد ثلاث سنوات من احتجاج عهد الأمان طالب قادة ثورة 1864 بإلغاء المجالس، لكن المتغيّر في ثورة 1864 هو نجاح الباي في تعطيل العمل بقوانين المجالس، وخاصّة بإلغاء دستور 1861،[94] وهو المطلب نفسه الذي تقدّم به قادة الاحتجاج في سياقات نازلة عهد الأمان سنة 1861. ولهذا نلاحظ مدى التشابه الحاصل بين الفاعلين والغايات والرهانات بين أحداث احتجاج سنة 1861 ووقائع ثورة 1864، مع وجود اختلاف في النتائج.[95]

وتُبرز لنا إذا "نازلة عهد الأمان" مدى تعدّد الرهانات وتنوّعها بين ما يتميز به منطق الدولة (Logique d'état) "ذات السيادة" المُرتكز أساسا على ممارسة "الاحتكار،" ومنطق من يسعون دائما إلى "مقاومة التنازل عن مواقعهم،"[96] خاصّة في لحظة تشابك الحداثة المتمثّلة في كتابة عهد الأمان وتأسيس المجالس مع منظومة قيميّة ودينيّة وقضائيّة كانت سائدة قبل ذلك.[97] أي أن المصالح تختلف وتتعارض، خاصّة عندما يكون المجتمع متشكلا "من مجموعة متنوّعة مميّزة من الفاعلين الساعين خلف مجموعة معقّدة من الأهداف."[98] ولهذا نُسجّل أنّ نازلة عهد الأمان كانت فعلا احتجاجيّا تشابك مع تحوّلات مهمّة تداخلت على مستوى احتكار النّفوذ في مدينة تونس، حيث برز "رجال الإصلاح" في موقع القوّة المتنفّذة، والمُدعّمة خاصّة من قبل القنصل الإنجليزي، فسعت إلى ترسيخ الإصلاحات وتأسيس المجالس وكتابة عهد الأمان. وقد اصطدم أصحاب النّفوذ الجُدد بفاعلين اجتماعيّين يحرصون على المحافظة على مكانتهم وامتيازاتهم السابقة مثل الفقهاء وخاصّة القصر وقنصل فرنسا.

---

92. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 103-104.

93. "الاستثناء هو تلك المنظومة الأصليّة التي بواسطتها يرتبط القانون بالحياة ويحتويها بداخلها، وذلك من خلال تعليق العمل بالقانون نفسه، فإنّ وجود نظريّة لحالة الاستثناء يغدو شرطا أوليّا لتعريف الصّلة التي تربط الكائن الحيّ بالقوانين، وتتركه تحت هيمنتها في الوقت ذاته." أنظر جورجو أغامبين، **حالة الاستثناء: الانسان الحرام**، ترجمة ناصر إسماعيل (القاهرة: مدارات للأبحاث والنّشر، 2015)، 41-42.

94. ابن أبي الضّياف، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء الخامس، 194-199.

95. بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار**، المجلّد الثاني، 462-473.

96. سبروت، **الدولة ذات السيادة**، 426.

97. وائل حلّاق، **ماهي الشريعة؟**، ترجمة طاهر عامر وطارق عثمان (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016)، 92-93.

98. سبروت، **الدولة ذات السيادة**، 205.

نص الوثيقة كاملا

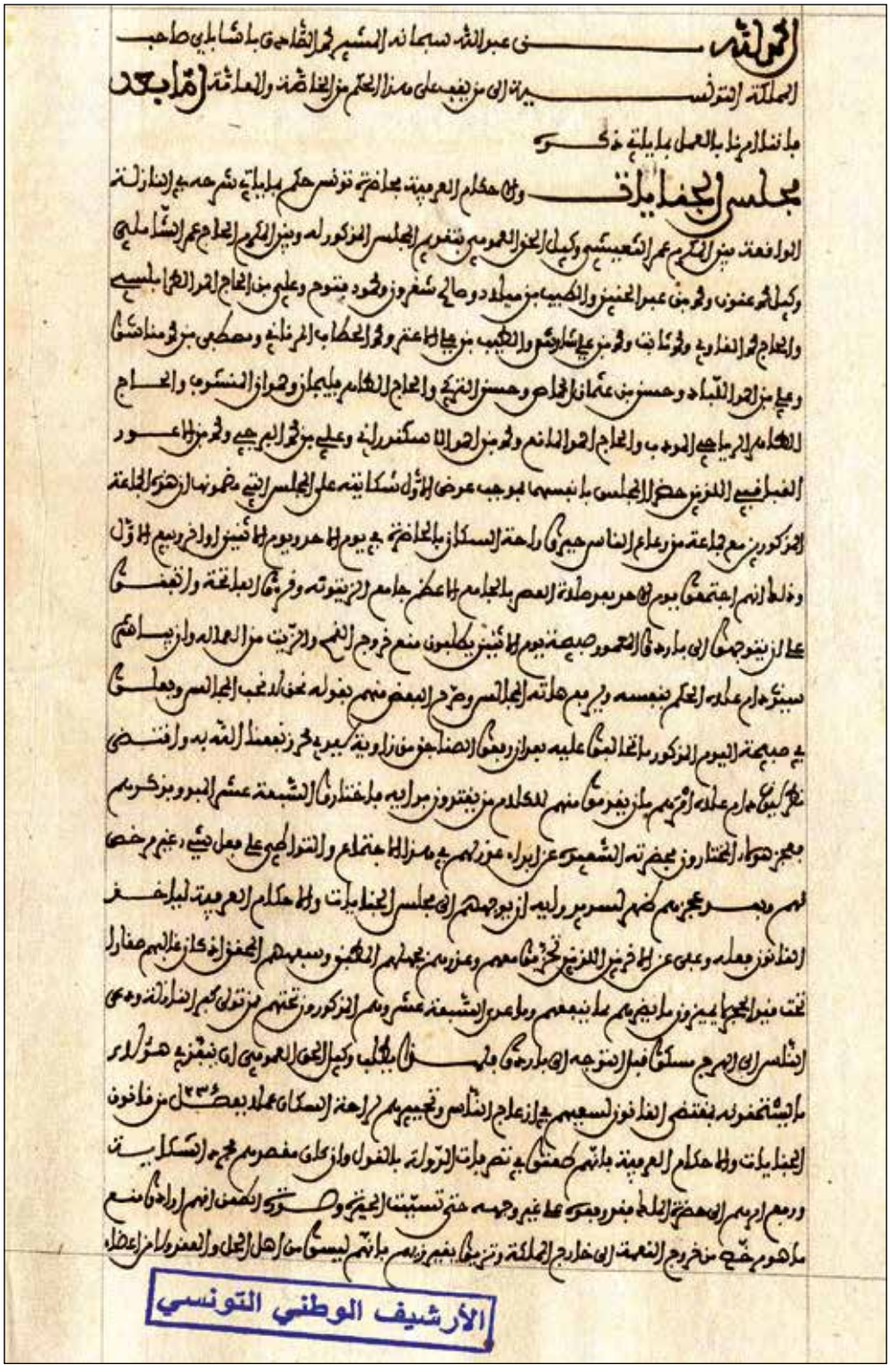

الأرشيف الوطني التونسي

الحمد لله، من عبد الله سبحانه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية. إلى من يقف على هذا الحكم من الخاصة والعامة. أما بعد، فإننا أمرنا بما يأتي ذكره:

"مجلس الجنايات والأحكام العرفيّة بحاضرة تونس حكم بما يأتي شرحه في النّازلة الواقعة بين المكرّم عمر التعيشي وكيل الحقّ العمومي بتقديم المجلس المذكور له، وبين المكرم الحاج عمر الشّاملي وكيل محمد عقون ومحمد بن عبد الحنين والطيّب بن ميلاد وصالح شقرون ومحمد فتوح وعلي بن الحاج أحمد الطرابلسي والحاج محمد النّاوي ومحمد ثابت ومحمد بن علي شاوش والطيب بن علي الأعتر ومحمد الحطاب المرناقي ومصطفى بن محمد مناشو وعلي بن أحمد اللبّاد وحسن بن عثمان الحمّاص وحسن التركي والحاج الطاهر فليجان وحمدان المنشوف والحاج الطاهر الرياحي المدب والحاج أحمد المانع ومحمد بن أحمد الاسكندراني وعلي بن محمد البرجي ومحمد بن الأعور القباقبي، الذين حضرا المجلس بأنفسهما بموجب عرض الأوّل شكايته على المجلس التي مضمونها أنّ هذه الجماعة المذكورين مع جماعة من رعاع النّاس حيّروا راحة السكان بالحاضرة في يوم الأحد ويوم الاثنين أواخر ربيع الأوّل.

ذلك أنّهم اجتمعوا يوم الأحد بعد صلاة العصر بالجامع الأعظم جامع الزيتونة وقرءوا الفاتحة واتّفقوا على أن يتوجّهوا إلى باردو المعمور صبيحة يوم الاثنين يطلبون منع خروج القمح والزّيت من العمالة وأن يُباشر سيّدنا دام علاه الحكم بنفسه ويرفع هاته المجالس، وصرّح البعض منهم بقوله نحن لا نحبّ المجالس، وفعلوا صبيحة اليوم المذكور ما تحالفوا عليه بعد أن رفعوا الصناجق من زاوية سيدي محرز نفعنا الله به، واقتضى نظر سيّدنا دام علاه بأن يُقدّموا منهم للكلام من يقتدون برأيه، فاختاروا السبعة عشر المبدو (كذا) بذكرهم، فعجز هؤلاء المختارون بحضرته السعيدة عن إبداء عذرهم في هذا الاجتماع والتواطي (كذا) على فعل شيء غير مرخّص لهم، وبعد عجزهم لسديد رأيه أن يُوجّههم لمجلس الجنايات والأحكام العرفيّة ليأخذ القانون فعله وعفى عن الآخرين الذين تحزّبوا معهم وعذرهم بجهلهم المطبق وسفههم المحقّق، إذ كان غالبهم صغارا تحت قيد الحجز لا يميّزون ما يضرّهم مما ينفعهم، وما عدى السبعة عشر وهم المذكورون تحتهم من تولّى هذه النّازلة ودعى (كذا) النّاس إلى الهرج مُسكوا قبل التوجّه إلى باردو. فلهذا يطلب وكيل الحقّ العمومي أن يُنفّذ في هؤلاء ما يستحقّونه بمقتضى القانون لسعيهم في إزعاج النّاس وتحييرهم لراحة السكان عملا بفصل 236 من قانون الجنايات والاحكام العرفيّة، فإنّهم طعنوا في تصرّفات الدولة بالقول وإن كان مقصدهم مجرّد الشكاية ورفع أمرهم إلى حضرة الملك، فقد رفعوه على غير وجهه حتّى تسبّبت الحيرة.

وصورة الطّعن أنّهم أرادوا منع ما هو مرخّص من خروج النّعمة إلى خارج المملكة وتزيّوا بغير زيّهم، فإنّهم ليسوا من أهل الحلّ والعقد ولا من أعضاء

الأرشيف الوطني التونسي

المجلس الأكبر حتّى ينظروا في المصالح. وتشكي العامّة لا يكون هكذا بل إمّا أن يرفعوا أمرهم لذوي الرّاية والتدبير ليرفع ذلک إلى الدولة، أو أنهم يكتبون شكايتهم ويوجّهونها إلى الملک بدون أن يتحزّبوا ولو على كتب الشكاية. ويقولون في مقر الملک يا سيدنا جئنا فلتمس لنا تأويلا في القوت، وليس لهم إلا طلب القوت إن كانوا صادقين في عدمه وليس لهم أن يبيّنوا الكيفية وصورة التأويل وهؤلاء قد تجاوزوا هذا المقدار وطعنوا أيضا في تصرّفات الدولة بقولهم نحن لا نريد المجالس فليحكم علينا سيدنا بنفسه، حتّى قال بعضهم على لسان الجميع نحن نطلب أن نشكوا لسيدنا على قتّة معدنوس وصدقوه على ذلک.

وملخّص جواب المدّعي عليهم بكتبهم المؤرّخ بيوم الخميس 29 من الشهر المنصرم أنهم لم يطلبوا رفع المجالس وإنما طلبوا تعجيل فصل النوازل، وأنهم رفعوا أمرهم أولا إلى المجلس البلدي واشتكوا له بالضرر القايم ولم يرد لهم المجلس المذكور جوابا ثم رفعوا أمرهم إلى المجلس الأكبر فلم يتم لهم شيئا، ولما أعرضت عنهم المجالس اجتمعوا بالجامع الأعظم جامع الزيتونة مع أناس كثيرين وقرءوا (كذا) الفاتحة ليتّفقوا على مقابلة سيّدنا ورفعوا صناجق الصالحين ليقبل عليهم، وهذا الفعل على هذا الوجه غير مزعج للناس ولا محيّر لراحة السكان وأن مقابلة سيّدنا غير ممنوعة عليهم في القوانين الناشية (كذا) من عهد الأمان ولا في المناشير التي قُريت بالمساجد والجوامع.

ثم احضر بالمجلس الجماعة المذكورون جماعة بعد جماعة، وسيلت كلّ جماعة عمّا يجب السؤال عنه، فأوّل ما سيلوا بما صورته أنّكم لمّا رفعتم أمركم إلى المجلس البلدي كما ذكرتم هل أجابكم المجلس المذكور بشيء أم لا؟، فأجابوا بأنّهم وعدوهم بالنّظر في ذلک، فسيلو (كذا) أيضا هل عدتم إلى المجلس البلدي بعد ذلک لتسمعوا جوابهم فقالوا لا ولكن رفعنا أمرنا إلى المجلس الأكبر فقيل لهم فهل أجابوكم بشيء فقالوا لا، ثم سيلوا هل وجدت النعمة بالرّحبة بعد شكايتكم للمجلس البلدي والمجلس الأكبر وهل يبقى القمح إلى آخر النهار بالرحبة منذ ذلک اليوم أم لا، فأجابوا بِبلَوْا (كذا) هو موجود ولكنّه قليل وبقاؤه لأواخر النّهار لا نتحقّقه، ثمّ سيل سي الطّاهر الرياحي عن سبب حضوره بجامع الزيتونة وعلى ماذا قرأ الفاتحة مع بقيّة الجماعة، فقال إنما حضرت من غير قصد ولم أقرأ الفاتحة وقد كنت رفعت نازلة القمح مع جماعة آخرين للوزير وليس لي بعد رفع النّازلة أن أتحزّب مع هؤلاء وأطلب رفع المجالس، فقيل له أنک لمّا رفعت الأمر في ذلک إلى الوزير خاطبته بقولک أنا جيتک اليوم رجل شايب ومعي أمثالي ويأتيک غدا سفلة النّاس وسفهاؤهم (كذا) الذين لا يُبالون برذايل (كذا) الأفعال، وعبّرت عن هذا المعنى بكشف ثيابک

الأرشيف الوطني التونسي

عن يديک وساقيک، فقال نعم أشرت له بهذه الكيفيّة لكن مقصودي منها أنه سيأتيه أناس ضعفاء الحال لا يجدون خبز السوق، فقيل له أن الشهادة قايمة (كذا) عليک بأنّک تكلّمت في شأن إبطال المجالس فقال لم أتكلّم في حقّها بشيء، على أني كنت أخبرت سي إبراهيم معلاّ بأنّ النّاس يريدون الاجتماع والتحالف على ذلک، وأنهم أتوني لقراءة الفاتحة معهم على هذا المطلب، فأبيت وقلت لهم وقلت لهم إن أبطلها من هو أكبر منا فنحن نُبطلها مثله، فقيل له لمّا علمت دعوة الناس لک في هذا الشأن وامتنعت أنت من إجابتهم فلماذا حضرت معهم بالجامع ولم تبعد عنهم حتى لا تلحقک تهمة، فقال الحق معکم في هذا، ثم سيل الحاج أحمد الحاج المانع عن سبب اجتماعه مع الجماعة بالجامع فقال لا علم لي بشيء ولكني دخلت الجامع لأصلّي فوجدت المؤدّب الرياحي ومعه جماعة من الناس فسألته عن هذا الجمع فقال اقعد واسكت حتى تسمع، فسألني رجل مغربي عن ذلک فقلت له أن هؤلاء الجماعة يطلبون منع خروج القمح من البلد، فقيل له إنک لمّا سئلت بالمجلس البلدي عن ذلک قلت أنا ترجمان بلّغت هذا المطلب لمن لم يسمعه لأن الحاج الطاهر لا يسمع النّاس وأنا مُبلّغ عنه، وقيل لک هل أنت معهم أم لا، فأجبت بقولک إن كان حبّيت (كذا) أنا معهم وإن كان حبيت مانيش (كذا) معهم، فسكت بعد مهْمهة مُشعرة بالإنكار.

ثمّ سيل محمد بن الأعور عن سبب مجيئه إلى الحاج الطاهر الرياحي وقت إيقافه بالمجلس البلدي، فقال نعم جيت إليه ومعي أناس آخرون بسبب أنا سمعنا به ذهب إلى المجلس البلدي ليتكلّم معهم في شأن القمح فلمّا وصلنا إليه أخبرنا بأنه سجنه الرئيس هناک فذهبنا عنه، فقيل له إنک قلت للحرس الذين هناک بعد إخباره لكم بأنّه موقوف يأتيكم الليل وترون وتسمعون، فأنكر صدور هذا الكلام منه ثمّ سيل علي البرجي عن اجتماعه معهم فأنكر واستشهد بسي أحمد بن زينب البنباشي على أنه كان معه بالقمرق من الظهر إلى الغروب فشهد البنباشي المذكور بأنه فارقه قبل العصر بكتاب ورد إلى المجلس.

ثم سيل محمد الاسكندراني عن سبب اجتماعه مع الجماعة فأنكر أيضا، ثم سيل محمد عنون عمّا نسب إليه في شهادة الوزارة فامتنع من الجواب وكل من سيل هناک بعده نكل عن الجواب وقالوا أجبناكم بالكتابة لما سألنا وكيل الحقّ العمومي وليس عندنا كلام غير ما ذكرناه، ثمّ سيل علي بن الحاج أحمد الطرابلسي في خاصّة نفسه عن قوله بالوزارة ما طلعنا لأجل القمح والأسعار بيد الله وإنّما نطلب رفع المجالس لأنّها تُضيّق الأحكام على النّاس حيث يبيعون ديار الناس عليهم ولا يمهلون المدين ولا يجعلون لهم تأويلا، وعن قوله أنّهم يريدون الشكاية لسيّدنا على قتّة معدنوس وعزّره مصطفى مناشو بقوله هذا هو الكلام والباقون

الأرشيف الوطني التونسي

سكتوا رضى بقوله، فأنكر صدور ذلك منهم ثمّ أحضر بالمجلس الصاغقلاصي سي عصمان التركي الذي حرس الحاج الطاهر الرياحي بالمجلس البلدي وشهد على مقتضى القانون على عين محمد بن الأعور قايلا (كذا) أن هذا أتى إلى الحاج الطاهر الرياحي ومعه مقدار عشرة أنفس وقال له قم روّح وإلا أنت مسجون، فقال له مسجون، فقال له اقعد ثمّه ونحن نعرف ما نفعل غدا، وبمثل شهادته شهد الملازم أحمد القروي وزاد أنّه قال يأتيكم الليل وترون وتسمعون، ثم سيل الجماعة كلّهم بما نصّه نسئل الجماعة المجيبين بأن مرادهم برفع المجالس تعجيل الفصل هل هم قايمون (كذا) في حقّ غيرهم أم في حقّ أنفسهم، وإن كان الثاني ليسألهم عن نوازلهم التي انتشرت بمجلس الجنايات والاحكام العرفية شخصا ويبيّنون مدّة تعطيلهم وأيضا يسألهم المجلس عن قولهم أنهم اشتكوا للمجلس البلدي هل اشتكوا كلهم أم بعضهم وعلى الثاني يعيّن المشتكي منهم وكذلك شكايتهم للمجلس الأكبر ليتبيّن من قام في حقّ نفسه ومن هو قايم (كذا) في الحقّ العمومي، فامتنعوا من الجواب وقالوا ليس عندنا إلا ما أجبناكم به ثمّ رُوجعوا مرة ثانية فأصرّوا على الامتناع ثم طلب المجلس من وزارة العمالة تقرير ما ثبت لديها في النازلة وكذلك من مجلس الضبطيّة ومن المجلس البلدي.

الحاجة من جواب الوزارة المؤرخ برابع شهر التاريخ قدم إلى باردو جمع غفير وبأيديهم صناجق الصالحين، فسألهم أمير لواء العسّة عن مرادهم فأجابوا بأن مرادهم ملاقاة سيدنا، ثم خرج إليهم الوزير فأجابوا بأنّ مرادهم منع خروج النعمة فأجابهم الوزير بقوله ألم نجعل لكم تأويلا لما طلبتم هذا الطلب حتى صار القمح يمسي ويُصبح بالرحبة، فأجابوا بتسليم هذا المقدار وأن قصدهم مقابلة سيدنا وكان المتميّز بينهم بكثرة الكلام على بن أحمد الطرابلسي ومحمود فتوح ومصطفى مناشو وعلي بن أحمد اللبّاد ومحمد عنون حتّى قال الأوّل نقول الحقّ ليس مرادنا هذا والأسعار بيد الله ولكن نطلب أن يحكم علينا سيّدنا ولا نحبّ المجالس. فسيل ما رأيت في قُبح المجالس حتّى تتشكى منها، فأجاب بما حاصله أن المجالس إذا تقيّد لهم الحقّ على أحد لا يُمهلونه، وقال أحدهم عبارة أخرى قاضية بعدم الرضى بالمجالس، وقال آخر منهم في هذا الغرض نقول للمجلس هذا سارق فيقولون ثبّتوا عليه ونحن كيف يمكننا الثبوت على السرّاق، فقيل له لو كنت أنت المتّهم لكنت ترضى أن يحكم عليك بدون ثبوت، فأجاب علي بن أحمد الطرابلسي بقوله لا يا سيّدي نحن نحبّ الشكاية لسيّدنا على قتّة معدنوس، فصادقه على ذلك مصطفى مناشو وعلي بن أحمد اللبّاد والباقون وافقوه بالسّكوت وقد بلغ للوزارة على ألسنة بعض النّاس ما يقتضي زيادة الفضول من هؤلاء الجماعة ومن معهم حتى أنهم صاروا يوهمون تهديد الدولة إن لم تجبهم إلى مطلبهم، ومحلّ الحاجة من جواب

الأرشيف الوطني التونسي

مجلس الضبطيّة هو أن الحاج أحمد المانع البرانسي نادى بأعلى صوته بالجامع قايلا (كذا) أيّها الناس إنّا نريد قراءة الفاتحة لنجتمع غدا بالجامع وقت صلاة الصبح ونسعُوا (كذا) في مقابلة سيّدنا ولا تفتحوا حوانيتكم غدا إلاّ بعد المقابلة.

ومحل الحاجة من جواب المجلس البلدي هو أنّهم بلغهم عشيّة يوم الأحد المذكور أن جماعة يبلغ عددهم خمسماية (كذا) نفس اجتمعوا بصحن جامع الزيتونة وقرءوا (كذا) الفاتحة على الشكاية في منع خروج النعمة يقودهم الحاج الطاهر الرياحي والحاج أحمد المانع، وذكر الناقل إلى المجلس المذكور أن المانع كان يصيح بأعلى صوته بكلام لم يتبيّنه الناقل فأرسل رئيس المجلس المذكور في طلبهما، فحضر أولا المانع فلما سئل كان أكان مع الجماعة أجاب بقوله إن كان حبّيت أنا معهم وإن كان حبّيت مانيش معهم، ثمّ أتى الحاج الطاهر الرياحي وقال أتتني جماعة وأنا بمكتبي يوم الأربعاء فطلبوا مني أن أتوجّه معهم إلى دار الباي لنشكوا للوزير في شأن خروج القمح فشْتكيْنا (كذا) وهنّانا الوزير، ثم أتوني يوم الجمعة فقلت لهم إن كان في شأن القمح فقد هنّانا الوزير وإن كان في أمر آخر فبيّنوه لي، فقالوا نطلب منه أن يرينا ذاته ويقعد يحكم علينا هو يعني سيّدنا أيّده الله. ونُقل عن بعض الثّقاة (كذا) أن الحاج الطاهر الرياحي لمّا أتى دار الباي صحبة الجماعة الذين اشتكوا للوزير في شأن ما ذكر قال في أثناء كلامه أنه لا يلزم هذا المجلس ولا فايدة منه لأنّ أركانه البلديّه أغنياء يتطاولون إذا غلت الأسعار، وتطاول (أي الحاج الطاهر الرياحي) بطول قامته، وينزلون إذا نزلت ونزل بطول قامته إلى الأرض في ذلك الجمع.

وبعد تقرّر الدعوى والجواب وتأمّل المجلس من كلّ منهما التأمّل التامّ وتصفّح الشهادات المرسلة من الوزارة ومن مجلس الضبطية ومن المجلس البلدي في استنطاق المدعي عليهم بما قرّر سابقا كان الذي ظهر لنصف أعضاء المجلس المذكور والمشتمل على الرئيس الداعي إلى عدم صرفهم في دعواهم، إن شكايتهم للمجلس البلدي والمجلس الأكبر لم تجد نفعا وإلى تحقّق وجود النعمة بالرحبة وإلى تفوّه الحاج الطاهر الرياحي بحضرة الوزير بدار الباي بقوله ويأتيک غدا سفلة النّاس ممّا هو مُشعر بالتهدّد وإلى إقراره بأنّه ذكر لسي إبراهيم معلاّ أن النّاس يرومون الاتّفاق على رفع المجالس وقوله أن إبطالها من هو أكبر منّا نُبطلها نحن، وإلى قول الحاج المانع أنّه وجد المؤدّب بالجامع ومعه جماعة. وإلى ما ثبت على محمد بن الأعور بشهادة الضابطين من تهدّده على حرس المجلس البلدي حيث لم يطلقوا المؤدب، وإلى ما ثبت بالوزارة على محمد عنون وعلي بن الحاج أحمد الطرابلسي ممّا يقتضي طلبهما رفع المجالس وموافقة الباقين لهما على ذلک وإلى امتناعهم من الجواب عن أسئلة مجلس الجنايات المقرّرة قبل هذا وإلى إلحاحهم في طلب مقابلة سيدنا بعد أن أبكتهم الوزير بالحجّة وإلى طعنهم في صورة الحكم على السرّاق

الأرشيف الوطني التونسي

وإلى ما بلغ للوزارة على ألسنة بعض النّاس ممّا يقتضي زيادة الفضول من هؤلاء الجماعة بإيهامهم تهدّد الدولة إن لم تجبهم إلى مطلبهم وإلى تحريض الحاج أحمد المانع للناس على غلق حوانيتهم إلى وقوع المقابلة، وإلى ما نقل عن الحاج الطاهر المؤدب من تصريحه بدار الباي بأن لا حاجة إلى هذا المجلس.

حيث تبيّن من مجموع هاته الأمور أنّ مقصدهم الأهمّ رفع المجالس، وذلك قاض بنقض اليمين الذي التزم به أهل المملكة على طاعة القوانين الناشية (كذا) من عهد الأمان والوفاء بحقوق الملك، إذ من القوانين أن لا حكم إلاّ في مجالس الحكم ومن الوفاء بحقوق الملك امتثال أوامره الناشية (كذا) عن عهد الأمان، ولا عبرة بكونهم إنما رفعوا أمرهم إلى رئيس الدولة حيث طلبوا الجهة الممنوعة وهي نقض ما أسّس عليه عهد الأمان بكيفيّة أزعجت السكان وحيّرت الراحة بنوع من التحزّب الذي لا يحصل مثله إلا بعد إشاعة الطعن في تصرّفات الدولة، وتبيّن مقصدهم المذكور من المستندات السابقة كان بتصريح البعض وموافقة البعض وعدم إنكار الباقين ما نسب إليهم وعدم إبداء عذرهم بحضرة الملك. فكان الذي ظهر لمن ذكر اعتماد على ما قدر أنّ الجماعة المذكورين سابقا المدّعي عليهم الطّعن في تصرّفات الدولة عدى محمد بن أحمد الاسكندراني وعلي بن محمد البرجي يحكم عليهم بالسّجن في الكرّاكة مدّة عامين اثنين عملا بفصل 236 من قانون مجلس الجنايات والأحكام العرفية إلاّ من بلغ سنّه منهم السبعين سنة كالحاج الطاهر الرياحي ومحمد عنون فإنّه يُسجن المدّة المذكورة في بعض القلاع عملا بفصل 217 من القانون المذكور، وأما المستثنيان أولا فإنهما يُطلقان بعد تحليفهما على نفي الدعوى إن لم يُثبت عليهما بالحجّة ما نسب إليهما، كما يبقى حكم المتبقّين إلى ثبوت ما نسب إليهم. وظهر للنصف الثاني من أعضاء المجلس المذكور أن فصل الطعن لا يتنزّل على من ذكر بعد موافقتهم على استحقاق المذكورين للعقوبة، ورأوا أن يطلب في حقّهم حكما جديدا ثمّ يحكم عليهم بأخفّ منه. وبعد أن تقرّر ذلك حكم المجلس بما ظهر للشقّ المُشتمل على الرئيس عملا بالفصل 70 من القانون حكما تامّا على عين المترافعين بعد الإعذار لمن يجب الإعذار إليه منهم فهل لك حجّة غير ما ذكر، واعترافه بأن لا حجّة له على دعواه سوى ما قرّره وأبداه. وكتب بالمجلس في 15 ثاني ربيعين 1278. صحّح من أحمد كريم، الطاهر النيفر، محمد الصادق ثابت، الطيّب بوخريص، محمد التلمساني، محمد الطيّب السلعي، أحمد بوخريص، الطاهر الترياقي، محمد أبو عصيدة وأحمد قلايجي ومحمد البارودي.

الحمد الله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوّض جميع الأمور إليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسيّة سدّد الله أعماله وبلّغه من إجراء قانون العدل آماله، إلى من يقف على هذا الحكم من الخاصّة والعامّة أن يعمل بمقتضاه. مجلس التحقيق بالحاضرة حكم بما يأتي في النازلة المقرّرة أعلاه وبالخمسة صفحات يُمناه وذلك بعد أن أتى الحاج عمر الشاميلي وكيل الجماعة المحكوم عليهم أعلاه في 16 من شهر التاريخ وبيده الحكم المذكور واشتكى للمجلس مم الحكم وطلب منهم التأمّل منه وإمعان النّظر فيه وفي طرق ثُبوته على موكليه. فتأمّل المجلس من تشكيه ومن الحكم بعد قراءته عليهم بالمجلس واطلاعهم على ما تضمّنه التأمّل الشافي الكافي، فكان الذي ظهر لهم بعد المفاوضة مع حضور كافّة أعضايه (كذا) الموافقة على تسريح الاسكندراني والبرجي بعد حلفهما على نفي الدعوة حيث لم تُثبّت عليهم الجناية وظهر لأكثرهم عدم انطباق مع فصل 236 من قانون الجنايات والأحكام العرفيّة على باقي الجماعة المذكورين في الحكم المذكور حيث كان مضمون الفصل الطّعن في تصرّفات الدولة لترغيب السامعين في البغي والعصيان والقيام، وحال هؤلاء بعيد عن ذلك بل هو حال مستعطفين لحمل سناجق الصالحين معهم وصحبة بعض صغارهم معهم وجمعهم في الجامع على رفع شكايتهم لمولانا أيّده الله لا على وجه التحزّب عليها كما هو شأن الطاعن المشار إليه في الفصل المذكور،

الأرشيف الوطني التونسي

فأجاب في حقّ الحاضر من الجماعة والغايب (كذا) منهم المبيّنة أسماءهم بحكم مجلس الجنايات كما أشير لهم أعلاه بأنّ لا حجّة لهم سوى ما ذكر، ثمّ اعتذر عنهم بالعذر الذي كان ذكره لدى مجلس الجنايات المذكور وهو دعواه أنّهم يجهلون عاقبة ما صنعوه الذي لم يسمع بالمجلس المذكور ولم يعتبر.

ثمّ سيل من حضر من المدّعي عليهم المذكورين محوله عن سبب اجتماعهم وتحزّبهم وقراءتهم الفاتحة بالجامع الأعظم وتنبيه بعضهم على بعض النّاس بغلق حوانيتهم بالأسواق، ومتى كانت عادة أهل البلاد غلق الأسواق إذا رام بعضهم الشكاية لملكهم، وعن مقصد الحاج الطاهر المؤدب بالكلام الذي كان أقرّ به لمجلس الجنايات وهو قوله أن أبطله من هو أكبر منّا نُبْطله نحن، وعن مقصد الجماعة اللذين تهدّدوا على حرص (أي حرس) المجلس البلدي لّما منعوا من إخراج المودب (كذا) المذكور بقولهم يأتي الليل وترون وتسمعون، فادّعوا بأنّ مقصدهم إنّما هو الشكاية في شأن منع سراح النّعمة ولم يقصدوا غير ذلك. ثمّ سيلوا بأنّه لو كان اجتماعكم وقراءتكم الفاتحة بالجامع الأعظم هذا المطلب لا لطلب إبطال المجالس والقوانين وإبقاء الحكم السياسي على العادة السّالفة لأنْكرْتم ما صدر من بعضكم من الكلام في شأن ذلك بالوزارة على لسانكم حال توجّهكم لها وهو قول علي بن أحمد الطرابلسي للوزير نول الحقّ ليس مرادنا الكلام في شأن النّعمة، الأسعار بيد الله، ولكن نطلبوا أن يحكم علينا سيّدنا ولا نحبّ المجالس. فرضاوكم (كذا) بكلامه دليل على أنّ اجتماعكم وقراءتكم الفاتحة إنّما هو لطلب إبطال القوانين. فلم يُجيبوا بما يُنافي ذلك. وبعد عرض الدعوى والجواب المذكور على المجلس تفاوضوا في ذلك فاستقرّ رأي الأكثر منهم على أنّ ما صدر من هؤلاء الجماعة المذكورين أين أشير إليه طعن في تصرّفات الدولة، فحكموا بصحّة ما حكم به مجلس الجنايات والأحكام العرفيّة بالحاضرة على نحو ما هو مُحرّر به استنادا للوجوه المقرّرة بالحكم المذكور ضرورة أنّ الطعن في تصرّفات الدولة هو المجاهرة باستقباح فعلها السّايغ (كذا) لها وإذا وقع ذلك في مجمع بلا قصد فيه إلاّ ترغيب السامعين في البغي والعصيان والقيام سواء وقع ذلك بالفعل أو لم يقع، وإلاّ فلا فايدة من تلك المجاهرة، وقد استفيد المذكور من تحزّبهم وتواطيهم (كذا) على طلب رفع ما تقرّر حكم الدولة به، ولا معنى للطعن غير ذلك حكما تامّا على عين المترافعين بعد الاعذار لمن يجب الاعذار له. وكتب بسراية المملكة بالحاضرة في يوم الأربعاء الحادي عشر من جمادى الأولى سنة (1278) ثمان وسبعين ومايتين وألف.

صحّ من سليم، مصطفى حسن بن محمد الشريف، علي بن حسن، أحمد بن أبي الضياف، عبد العزيز الدبّاغ، حيدر محمد عريف، محمد ثابت، حمّودة عزّوز، الشاذلي بن مسعود،

محمود الباجي، عثمان بن محمود، عبد الله الحراد، الحاج عثمان بن حسن باكير، حسن بن باش خوجه، إسماعيل معاوي، محمود الباهي حسن، حميد بن زاكور، عمر الجربي، حسونه الحراد، الحاج محمد بن الأمين كاتبه رشيد، أحمد العلمي كاتبه الطاهر القطار، عصمان، أمير لواء سليم، محمد الصفر حيدر، خميس بن حميد، محمد شلبي صح من كاتبه، عمر بن الشيخ محمد العزيز بن عتور، محمد المقدم، محمد بن الأمين، علي بن محمد البكري، أحمد سيالة، محمود بن سالم، الشاذلي الدلاّجي، علي الباجي، عبد القادر الخلفاوي، محمود ءاغة، فرحات صح محمد المساكني. صحّ خير الدّين."[99]

Bibliographie

Al-Archīf al-Waṭanī at-Tūnusī. Al-Silsila at-Tārīkhiyya, al-ḥāfidha 55, al-Malaf 602; al-Malaf al-fārʿy 1-33.

_____. Al-Silsila at-Tārīkhiyya, aṣ-ṣundūq 121, al-Malaf 423- 424

_____. Al-Silsila at-Tārīkhiyya, aṣ-ṣundūq 252, al-Malaf 694.

_____. Al-Silsila at-Tārīkhiyya, aṣ-ṣundūq 66, al-Malaf 803.

Almeida, Paul. "How to Study Social Movements: Classification and Methods." In *Social Movements: The Structure of Collective Mobilization*. California: University of California Press, 2019.

Al-tūnisī, Khayr-Ad-dīn. *Aqwam al-masālik fī maʿrifati aḥwāl al-mamālik.* Tahqīq Munṣif Channūfī. Qarṭāj: Bayt al-ḥīkmā, 2000.

Ar-rāʾid at-tūnisī 13 (7 Rabīʿ ath-thānī 1278).

Bashrūsh, Tawfīq. *Mawsūʿat madīnat Tūnis*. Tūnis: Markaz ad-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-ʾiqtiṣādiyya wa al-ʾijtimāʿiyya, 1999.

Bayram al-Khāmis, Muḥammad. *Ṣāfwat al-ʾiʿtibār bi mustawdaʿ al-ʾamṣār wa al-ʾaqṭār*. Taḥqīq ʿAlī ibn Ṭāhir Shanūfī wa Riyāḍ Marzūkī. Tūnis: al-majama' at-tūnisī li al-'ulūm wa al-ʾadāb wa al-funūn: Bayt al-ḥikma, 1999.

Boujarra, Houssein. "Histoire des mouvements sociaux et usages des archives: Le cas de la Tunisie des années soixante du 19e siècle." In *Les archives, la société et les sciences humaines*, Textes réunis et présentes par Kmar Bendana-Kchir, Hassan El-Annabi, Habib Belaid, Hédi Jallab & Mabrouk Jebahi, 351-69. Tunis: Cahiers du C.E.R.E.S, 2012.

Bourdieu, Pierre. *ʿAn ad-dawla: durūs fī Kūlīj dū Frāns (1989-1992)*. Tarjamat Nāṣir Mūrwa. Ad-Dawḥa: al-markaz al-ʿarabī li al-abḥāth wa dirāsat as-siyāsāt, 2016.

Charīf, Muḥammad Haddī. *Tārīkh Tūnīs*. Tunis: Ceres, 1993.

Dominique, Mehl. "Les voies de la contestation urbaine." *Les Annales de la recherche urbaine* (6) (1980): 26-62.

Fahmy, Khaled. *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt*. California: University of California Press, 2018.

_____. *Kull rijāl al-bāshā: Muḥammad ʿAlī wa jayshuhu wa binà miṣr al-hadītha*. Tarjamat Charīf Yūnus. Al-Qāhira: Dār As-surūq, 2015.

_____. "The birth of the secular individual: medical and legal methods of identification in 19th-century Egypt." In *Registration and Recognition: Documenting the Person in World History*, ed. Keith Breckenridge & Simon Szerter, 335-56. Oxford: Oxford University Press, 2012.

_____. *Al-jasadu wa al-hadātha: aṭ-ṭibbu wa al-qānūn fī miṣr al-hadītha*. Tarjamat Charīf Yūnus. Al-Qāhira: Dār al-kutub wa al-wathāʾiq al-qawmiyya, 2006.

99. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق 121، الملف 423، الوثيقة عدد 1566 (15 ربيع الثاني 1278/ 20 أكتوبر 1861).

_____. "The Police and the People in Nineteenth-Century Egypt." *Die Welt des Islams* (3) (Nov. 1999): 340-77.

Foucault, Michel. *Al-Murāqaba wa al-Mūʿāqaba: Wilādatu as-Sijn*. Tarjamat ʿAlī Muqald. Bayrūt: Markaz al-ʾinmāʾ al-qawmī, 1990.

Führding, Steffen "Religion, Privacy and the Rise of the Modern State." *Method and Theory in the Study of Religion* (25) (1) (2013): 118-31.

Ḥallāq, Wāʾil. *Quṣūr al-ʾistishrāq: Manhaj fī Naqd al-ʿilm al-Ḥadāthi*. Tarjamat ʿAmrū ʿuthmān. Bayrūt: al Shabaka al-ʿarabiyya li al-Abḥāth wa an-Nashr, 2019.

_____. *As-sharīʿa: An-naẓariya wa al-mumārasa wa al-taḥawwulāt*. Tarjamat Kayān Aḥmad Ḥāzim Yaḥyā. Bayrūt: Dār Al-madār al-ʾislāmī, 2018.

_____. *Ad-dawla al-mustaḥīla: al-ʾislām wa màziq al-ḥadātha al-akhlāqī*. Tarjamat ʿAmrū ʿuthmān. Ad-Dawḥa: al-markaz al-ʿarabī li al-abḥāth wa dirāsat as-siyāsāt, 2016.

_____. *Mā hiya as-sharīʿa?*. Tarjamat Ṭāhir Amūr wa Tāriq ʿUthmān. Bayrūt: Markaz anamāʾ li al-Buḥūth wa ad-Dirāsāt, 2016.

Haniyya, ʿAbd al-ḥamīd. "Bināʾ al-dawla al-majāliyya fī al-bilād al-tūnīsyya wa al-Maghrib al-Aqṣā wa aliyāt al-ʾindimāj fīhā khilāl al-fatra al-ḥadītha." *ʿUmrān* 4 (2013): 7- 27.

Harvey, David. *Mudun mutamarrida: mina al-haq fī al-madīna ʾilā Thawrat al-haḍur*. Tarjamat Lubnā Ṣabrī. Bayrūt: al-Shabaka al-ʿarabiyya li al-Abḥath wa an-Nashr, 2017.

Hover, Eric. *Al-muʾmin aṣ-ṣādiq: ʾAfkār ḥawla ṭabīʿat al-ḥarakāt al-jamāhīriyya*. Tarjamat Ghāzī ibn ʿabd ar-Raḥmān Alqusībī. Abū Ẓabī: Kalima, 2010.

Ibn abī aḍ-ḍiyāf, Aḥmad. *Itḥāf ahl az-zamān bi-akhbāri Mulūki Tūnis wa ʿahdi al-ʾamān*. Tunis: Maison Tunisienne de l'Édition, 1989.

Ibn Bilghīth, Chībānī. *An-Niẓām al-qāḍāʾī fī al-Bilād at-tūnusiyya*. Safāqṣ: maktabat ʿalā' ad-dine, 2002.

_____. *Al-jaysh at-tūnisī fī ʿahdi Muḥammad aṣ-ṣādiq bāy: 1859- 1881*. Tunis: F.T.R.S.F., 1995.

Ibn Jumuʿa Blkāsim, Ibrāhīm. *Al-ʾiqtiṣād wa al-mujtamaʿ fī ʾiyālat Tūnis min 1861 ʾilā 1864, min khilāli maḥākim al-jināyāt wa al-ʾaḥkām al-ʿurfya*. Tunis: F.S.H.S.T., 2002.

Illades, Carlos & Philip Daniels. "The Historiography of Social Movements." in *Conflict, Domination, and Violence: Episodes in Mexican Social History*, vol. 2, 1-14. New York: Berghahn Books, 2020.

Jamoussi, Habib. *Juifs et Chrétiens en Tunisie au 19e s. Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*. Tunis: Amal Edition.2010.

Jdey, Ahmed. *Ahmed Ibn Abi Dhiaf. Son œuvre et sa pensée: essai d'histoire culturelle*. Tunis: Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, 1996.

Johnson, Hank. *Ad-duwal wa al-ḥarakāt al-ʾijtimāʿiyya*. Tarjamat Aḥmad Zāyid. Al-Qāhira: Al-markaz al-qawmī li at-tarjama, 2017.

Larguèche, Abdelhamid. *Les ombres de la ville: pauvre, marginaux et minorité à Tunis. 18 et 19e siècle*. Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2002.

Marx, karl. *Rås al-māl: ʿamaliyyatu ʾintāj Rås al-māl*. Tarjamat Fāliḥ ʿabd al-Jabbār. Bayrūt: Dār al-Fārābī, 2013.

Mitchell, Timothy. *ʾIstiʿmār miṣr*. Tarjamat Bachīr Sibai-Aḥmad Ḥasan. Al-Qāhira: Madārāt li al-abhāth wa an-nashr, 2016.

Piters, Rudolph. *Al-jarīma wa al-ʿiqāb fī al-sharīʿa: an-naẓariyya wa al-taṭbīq mina al-qarn as-sādis ʿashar ḥattā al-qarn al-ḥādī wa al-ʿishrīn*. Tarjamat Muḥammad Saʿd Kāmil. Al-Qāhira: ʿĀlam al-ʾadab li at-tarjama wa an-nashr, 2018.

Portes, Alejandro. "Rås al-māl al-ʾjtimāʿī: ʾuṣūluhu wa taṭbīqātuhu fī ʿilm al-ʿjtimāʿ al-ḥadīth." *Umrān* 27 (Shitāʾ 2019): 121-50.

Ramirez, Ana Julia et Aníbal Vigura. "La protestation sociale dans les trois dernières décennies du XXe siècle: Acteurs, répertoires et horizons." *Matériaux pour l'histoire de notre temps* 81 (2000): 58- 69.

Rashīq, ʿabd ar-Raḥmān. "Al-ḥarakāt al-ʾjtimāʿiyya wa al-ʾiḥtijāj fī siyāqāt ʾintiqāliyya." *Umrān* 26 (Kharīf 2018): 159-71.

Sebti, Abdelahad. "Chroniques de la contestation citadine. Fès et la révolte des tanneurs (1873-1874)," *Hespéris-Tamuda* (29) (2) (1991): 283-312.

_____. "Ḥawliyyāt al-ʾiḥtijāj al-ḥaḍarī: Fās wa ʾintifāḍat al-dabbāghīn." *Hesperis-Tamuda* 29/2 (1991): 283-312.

_____. *Al-nufūdh wa sirāʿātuhu fī mujtamaʿ Fās mina al-qarn as-sābiʿ ʿashar ḥattā al-qarn al-ʿishrīn*. Ad-dār al-bāyḍāʾ: Dār Tūbqāl li an-nāshr, 2007.

Spruyt, Hendrik. *Ad-Dawla dhāth as-Siyyāda wa Munāfisūhā: Tāḥlīl li taghayyur al-anẓima*. Tarjamat Khālid ibn Mahdī. Bayrūt: Markaz anamāʾ li al-Buḥūth wa ad-Dirāsāt, 2018.

Tilly, Charles. *Al-ḥarakāt al-ʾijtimāʿiyya: 1768-2004*. Tarjamat Rabīʿ Wahba. Al-Qāhira: Al-majlis al-ʾAʿlā li ath-aqāfa, 2005.

Velde, Henk Te. "Charismatic Leaders, Political Religion and Social Movements: Western Europe at the End of the Nineteenth Century." In *Charismatic Leadership and Social Movements: The Revolutionary Power of Ordinary Men and Women*, ed. Jan Willem Stutje, 141-54. New York: Berghahn Books, 2012.

Weber, Max. *Al-ʾiqtiṣād wa al-Mujtamaʿ: al-iqtiṣād wa al-ʾanẓima al-ʾijtimāʿiyya wa al-quwwa, al-Mukhallafāt: As-Sīyāda*. Tarjamat Muḥammad Turkī. Bayrūt: al-Munaẓẓama al-ʿArabiyya li at-tarjama, 2015.

العنوان: الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من خلال وثيقة غير منشورة: نازلة عهد الأمان (1861)

الملخّص: سعى هذا العمل إلى دراسة وثيقة غير منشورة محفوظة بالأرشيف الوطني التونسي، وموضعتها في سياقها التاريخي، في محاولة لفهم ممارسة الاحتجاج وسيرورته في مدينة تونس قُبيل إقرار نظام الحماية الفرنسيّة، من حيث تنوّع الرهانات وتعدّد الفاعلين وطبيعة الصّراع على شبكات النّفوذ. وتمثّل المدينة فضاء مهمّا لتشابك رهانات الفاعلين الاجتماعيّين بسبب أهميّتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، لأنها تمثل قطب الرحى في مُجمل هذه الميادين. وتُبرز لنا الوثيقة المدروسة تعدّد الرهانات وتنوّع بين منطق الدولة "ذات السيادة" المُرتكز أساسا على ممارسة "الاحتكار،" ومنطق من يسعون دائما إلى تحقيق الرغبة في "مقاومة التنازل عن مواقعهم،" ولهذا نُسجّل أنّ هذا الاحتجاج الحضري سنة 1861 كان فعلا احتجاجيّا تشابك مع تحوّلات مهمّة على مستوى احتكار النّفوذ في مدينة تونس، فقد برز "رجال الإصلاح" كقوّة متنفّذة، مُدعّمة خاصّة من قبل القنصل الإنجليزي، ساهمت وسعت إلى ترسيخ الإصلاحات وتأسيس المجالس وكتابة عهد الأمان. وقد اصطدم أصحاب النّفوذ الجُدد بفاعلين اجتماعيّين يحرصون على المحافظة على مكانتهم وامتيازاتهم السابقة مثل الفقهاء والعلماء وخاصّة القصر وقنصل فرنسا.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج الحضري، مدينة تونس، القرن 19، عهد الأمان، الباي.

Titre: Protestation urbaine à Tunis a partir d'un document inédit: Protestation contre le Pacte fondamental (1861)

Résumé: Cet article a essayé de présenter et à étudier le contenu d'un document inédit conservé aux Archives nationales tunisiennes dans son contexte historique, en vue de comprendre la pratique de la protestation dans la ville de Tunis avant l'instauration du protectorat français, en termes de diversité des enjeux, de la multiplicité des acteurs et de la nature de la lutte pour les réseaux de pouvoir. La ville représente un espace important pour l'enchevêtrement des enjeux se rapportant aux acteurs sociaux en raison de son importance économique, sociale, politique et culturelle, et du fait qu'elle se situe au cœur de tous ces domaines. Le document présenté et analysé nous dévoile la multiplicité et la diversité de ces enjeux entre la logique de l'Etat "souverain" basée principalement sur la pratique du "monopole," et la logique de ceux qui cherchent toujours à "résister à l'abandon de leurs positions." En conclusion, nous avons constaté que cette protestation urbaine de 1861 était

en effet une protestation qui a été déclenchée dans un contexte caractérisé par des décalages importants au niveau du monopole du pouvoir et de l'influence au sein de la ville de Tunis. "Les hommes de la réforme" sont ainsi apparus comme une force puissante émergente, soutenue notamment par le consul anglais, qui a contribué et cherché à consolider les réformes, à mettre en place des conseils et à soutenir "le pacte de l'amane" dans sa globalité. Cependant, les nouveaux venus se sont affrontés, malgré leur importante influence, a des acteurs sociaux bien établis, soucieux de préserver leur statut et leurs privilèges, comme les fouqahas, ainsi que le palais et le consul de France.

Mots-clés: Protestation urbaine, ville de Tunis, 19e siècle, Le Pacte fondamental, Bey.